الوطنية المصرية :حقائق ومخاطر

تحليل سوسيولوجي باستخدام نظرية قواعد المتصارعة

د. أحمد موسى بدوي - باحث - مصر

مقدمة :

يكاد المجتمع المصري أن يكون متفردا في تأسيس هويته الوطنية منذ وقت مبكر من التاريخ سابق بقرون طويلة ظهور مفهوم وكيان الدولة الوطنية في العصر الحديث، فقد شهدت مصر عبر التاريخ عمليات اندماج ناجح ومستمر بين الهويات الاثنية العديدة التي وفدت إلى مصر واستوطنتها.

ورغم ذلك فقد بقيت بعض العلاقات الاثنية والهويات الفرعية الدينية - خاصة بين الأقباط والمسلمين- من العوامل الدافعة للتوتر وعدم الاستقرار، ولابد أن ينشغل البحث السوسيولوجي بكشف أسباب التوتر الذي تشهده هذه العلاقة، ويتدخل بإبداء الرأي وعرض الأفكار والمبادئ اللازمة لتوسيع وتعديل القواعد المنظمة للعلاقة بين الأقباط والمسلمين على أسس حداثية جديدة.

نفترض أن نظرية القواعد المتصارعة،، يمكن ان تفتح نوافذ جديدة، تساعد على فهم تاريخ العلاقة بين الأقباط والمسلمين، وتفسير الأحداث والمحطات الرئيسية في تاريخ هذه العلاقة. كما أن النظرية تستطيع أن تساعد صناع القرار المصري بتوضيح المبادئ التي يمكن أن تبنى عليها هذه القواعد في المستقبل.

وفقا لنظرية القواعد المتصارعة، فإن البناء الاجتماعي لأي مجتمع لم يعد وحدة متماسكة، كما تذهب عدد من النظريات السوسيولوجية، وإنما أصبح **مركب ثلاثي يضم بناء الحس المشترك، البناء المؤسساتي، البناء النفقي المعتم.** بناء قواعد منظمة للسلوك بداخله. وفي موضوعنا هنا - القواعد المنظمة للعلاقة بين الاقباط والمسلمين- فإن القواعد الشفاهية السائدة في بناء الحس المشترك ستكون مختلفة بالتأكيد عن القواعد الرسمية التي تنظم العلاقة داخل مؤسسات الدولة. كما أن بعض الجماعات الدينية المتطرفة التي تختفي داخل البناء النفقي، لديها قواعدها المنظمة كذلك التي تقوم على تفسيرات اقصائية الطابع.

على ايه حال فإن لدينا ثلاث أنواع من العلاقات يمكن ان تنشئ بين هذه القواعد السائدة في بناء الحس المشترك، أو البناء المؤسسي، أو البناء النفقي وهي :**علاقات تعايش**[1]، **علاقات تكامل**[2]، **علاقات صراع.**[3] **ونفترض أن علاقات التعايش بين القواعد التقليدية والقواعد الحديثة المنظمة للعلاقة، تضر بمستقبل العلاقة بين الأقباط والمسلمين، وأنها السبب في التوتر الذي يصيب هذه العلاقة بشكل تلقائي أو بفعل فاعل. وأنه لا سبيل** الى تحديث القواعد المنظمة للعلاقات بين الأقباط والمسلمين إلا في وجود تكامل بين نسقي القواعد المنظمة للعلاقة داخل الحس المشترك والبناء المؤسسي، ومواجهة للقواعد المضادة والتمييزية التي تظهر لدى الجماعات المتطرفة الساكنة في البناء النفقي المعتم.

تأسيس الهوية المشتركة في المجتمع المصري الزراعي القديم

كانت مصر في عصور ما قبل التاريخ، عبارة عن مساحات شاسعة من الأحراش والمستنقعات، وعبر سنوات الجفاف بدأت المناطق المأهولة شرق النهر وغربه تفقد مصدر المياه، فأخذت القبائل تقترب رويدا رويدا من النهر، ومن هذه اللحظة التاريخية ولد المجتمع المصري الزراعي. وبطبيعة الحال فإن عصر الجفاف ضرب مساحات واسعة من أفريقيا وآسيا، فعرفت مصر أولى الهجرات التي لم تنقطع بعد ذلك حتى الآن. مع اختلاف الأسباب في كل عصر أو مرحلة تاريخية. فعرفت مصر هجرات متتالية من إفريقيا وأوروبا وآسيا، أولها بحسب جمال جمدان كان الأمازيغ القادمون من ليبيا وشمال إفريقيا، بعد أن تحولت المناطق المأهولة إلى صحراء كبرى.

فكيف تفاعلت هذه الجماعات الوافدة مع بعضها البعض وكل منها يحمل عالمه الاجتماعي المختلف ولغته الخاصة. لابد من ميلاد قواعد بنائية تنظم المجتمع، وقواعد لغوية جديدة تنظم عملية التواصل.

بالنسبة للقواعد البنائية، فإن هذه الطبيعة الفضفاضة (الأحراش والمستنقعات)، كما يذهب ارنولد توينبي جعلت المصري الأول منشغلا بكل طاقته في إخضاع هذه البيئة لإرادته، فاختفت المستنقعات رويدا رويدا، وحل محلها نظام مستق من القنوات والحقول. (توينبي، 2015 : 117).

هذا التطور ناتج حركة شغل في المكان، وخلق القيمة المضافة وتوليد الثروة، ولأن وسائل الانتاج الزراعي (الأرض والمياه) فائضة عن حاجة السكان، فإن مبررات التكامل أكبر وأعظم من مبررات الصراع، **أو بعبارة أخرى لقد تحول الصراع بين البشر إلى صراع بين النهر والبشر**. لأن تجنب خطر الفيضان العنيف الذي يضرب الوادي والدلتا كل عام، يحتاج إلى جهود منظمة وجماعية وموحدة، يشترك الجميع في ردم الكوم وتعليتها وانشاء البيوت عليها حتى يكون الإنسان بمأمن من

---

[1]. نعرف علاقات التعايش بين القواعد : بأنها حالة ناشئة بين القواعد الشفاهية والمؤسسية، بسبب وجود عناصر مشتركة في دلالات النسقين القاعديين، لكنها لم تبلغ حد التكامل، ووجود عناصر اختلاف في دلالات النسقين ولكنها لم تصل لحد الصراع.

[2]. علاقات التكامل بين القواعد : حالة تنشا عندما تنتمي الدلالات في كلا من القواعد الشفاهية والمؤسسية، لأصل واحد ويختلفان في درجة تطورهما.

[3]. القواعدالمتصارعة : حين تتناقض الدلالات في كلا من القواعد الشفاهية والمؤسسية، ما يخلف صراعا بين البناء التفاعلي المشترك والبناء المؤسسي. أو بسبب صراع دائم بين قواعد البناء النفقي وكلا من بناء الحس المشترك والبناء المؤسسي.

الفيضان، ويتعاونون في مد الجسور وتعليتها لصد هجمات الفيضان، وتتداعى القرى عبر نظام المراقبة المنصوب جنوب القرية لإنذار الساكنة بمد الفيضان، كأن المراقب في أقصى جنوب مصر ينذر من يليه، وتتكرر الانذارات حتى نهاية الشمال. باختصار كان الفيضان كما يذهب سليمان حزين مصدر خطر مشترك، لكنه علم سكان وادي النيل الوحدة، كما علمهم في الوقت نفسه حسن النظام وإحكام التنظيم. (حزين، 1994 : 61).

ومثلما كان النهر موحداً للجهود ومنظما لها، في ضراء الفيضان، كان موحداً للمصريين في السراء، فبعد أن يهدأ النهر، يتحول الموسم الشتوي إلى موسم زراعة وحصاد، يشارك فيه الجميع ويتعاونون. وبعد الحصاد، تنشأ الحاجة إلى التبادل والتجارة، فكان النهر في خدمة المصريين، فتيار حركة المياه يجرى من الجنوب إلى الشمال حاملا المراكب من الوجه القبلي، والرياح الدائمة التي تهب على مصر، تتجه من الشمال إلى الجنوب، فاخترع المصري الشراع لتبدأ رحلة النقل والتجارة من الشمال إلى الجنوب.

في مثل هذه الظروف الجديدة، فإن القبائل الوافدة على الوادي والدلتا غير مضطرة للعيش وفقا لنسق القواعد البنائية القبلية. **وعليه فقد طورت هذه الجماعات فعلا اجتماعيا تفاعليا عفويا، لتحقيق الأغراض الحيوية والفكرية، ما لبث أن تحولت لقواعد بنائية زراعية متناقضة مع القواعد القبلية. لقد تم تفكيك القبيلة في المجتمع الزراعي المصري القديم تفكيكا إراديا، وحل محلها تنظيم إقليمي مركزه الأسرة الممتدة والعائلة والقرية والجهة.** وغالبا ما يكون لكل جهة معتقداتها وقواعدها الروحية، وبمرور السنين وعبر تقسيم بدائي للمهن والحرف، وبواكير حركة تجارة بين الوجهين القبلي والبحري، امتدت هذه الوحدة الإقليمية، وتطورت إلى دولة مركزية في الشمال وأخرى في الجنوب، إلى أن أتي مينا ووحد بين القطرين.

هي بالتأكيد حالة حضارية فريدة. حدث فيها تأسيس للقواعد الحيوية[4] والفكرية[5] على قاعدة التكامل، وبمنأى عن التعصب الديني، فلكل جماعة مهاجرة أو غازية معتقداتها وقواعدها الروحية، وأحيانا تقطع الغزوات والحروب هذه الحالة المستقرة، فيعمد المنتصر إلى تخريب معابد المهزوم والتنكيل بكهنتهم دون المساس بشعب هذه المعابد.

ترميز الهوية المصرية :

---

[4]. **القواعد الحيوية** في نظرية القواعد المتصارعة، هي كافة القواعد المنظمة للسلوك الإنساني التي تمكن الفرد من الاحتفاظ بحياته الشخصية، واستمرار نوعه، وبقاء الجماعة التي ينتمي إليها. وتتضمن قواعد منظمة لإشباع الحاجات الفردية الأساسية، كالمأكل والملبس والسكن. وقواعد مشبعة غرائز التناسل واستمرار النوع، كقواعد الزواج والمعاشرة، والقرابة النووية كالأبوة والأمومة والأخوة، والقرابة الممتدة كالأسرة والعائلة والقبيلة، والقومية والعرقية، الخ. وقواعد مشبعة لغرائز بقاء الجماعة، كالقوة والسيطرة على الموارد، وضرورة الاجتماع لحفظ الحياة ضد الآخرين والمحافظة على البيئة لتجنب مخاطر الفناء، وأهم المؤسسات التي تتجسد فيها هذه القواعد : الأسرة، المؤسسات السياسية، المؤسسات الاقتصادية، والمؤسسة العسكرية، ومؤسسات الأمن الداخلية.

[5]. **نعرف القواعد الفكرية** بأنها كافة القواعد التي يستخدم فيها الإنسان ملكاته العقلية ومهاراته البدنية في إدارة حياته والاستمتاع بها على نحو ما. ويفرقها عن القواعد الحيوية مبدأ الضرورة الملحة المصاحب للقواعد الحيوية. ويمكن تقسيم القواعد الفكرية الى ثلاث حزم فرعية : قواعد تنظيم الاستكشاف والانطلاق (إنتاج العلوم والفنون والآداب، ممارسة الرياضة والترفيه)، قواعد تنظيم التفاعل الاجتماعي (التضامن، الإيثار، الصداقة، التسامح، التعاون، والحب، الخ)، قواعد تنظيم التطلعات الفردية داخل الجماعة (تأكيد الذات، اثبات الذات، تقدير الذات). وأهم المؤسسات التي تتجسد فيها هذه القواعد في العصر الحديث مؤسسات التعليم والبحث العلمي، المؤسسات الثقافية، مؤسسات الرياضة والترفيه والسياحة.

ولأن القواعد اللغوية (دلالات المعنى ومكونها الصوتي) كانت هي الأخرى مختلفة باختلاف الجماعات الوافدة على مصر، فإن خلق القواعد الجديدة المنظمة للسلوك لم يكن ليؤتي ثماراً إلا من خلال بلورة الدلالة اللغوية للقاعدة حتى يمكن تطبيقها في تنظيم الحياة. في هذا الظرف تنشأ الحاجة الماسة لوجود لغة واحدة للتواصل، وهنا تتفق الجماعات على مشترك تواصلي، فكان استثمارهم البديع للبيئة المصرية الغنية بالأصوات والحركات (أحراش ومستنقعات، أشجار، وطيور، وحيوانات، سلوك النهر عبر فصول السنة). فظهرت الهيروغليفية الشفاهية وما لبثت أن تحولت إلى لغة مكتوبة متناغمة ومتسقة مع التنوع البشري والايكولوجي، «فكانت اللغة المصرية ضربا من ضروب التصوير». (محمود، 2014 : 22) وتسجيلا بصريا للمسموع من العلاقات الاجتماعية والقواعد البنائية الناشئة، وعلاقة الإنسان بالحيوان والطير والنبات في مصر. الهيروغليفية هي إذن بنت البيئة المصرية، تفقد دلالاتها المعنوية إن فارقت هذه البيئة. ولعل ذلك يفسر ما ذكره جمال حمدان دون تفسير، « أن مصر الفرعونية التي سيطرت على مناطق كثيرة في الشرق الأوسط، وصدرت حضارتها المادية إليها، لم تستطع أن تمد لغتها خارج حدودها (...) عكس العربية واللاتينية.(حمدان، 1994 : 307)

وعبر هذه النقلة الحضارية الكبيرة ولد الفن المصري القديم، وظهرت الملامح الأولى للدولة المركزية. وأصبحت مصر محط هجرات متعاقبة في صورة قبائل تسكن حواف الوادي والدلتا، ومع الوقت تندمج في المجتمع الزراعي، فتنصهر في بوتقة القواعد المنظمة للمجتمع الزراعي، وبعض هذه الهجرات يفضل البقاء على الهامش أو منعزلا مهما طال مقامهم في مصر، كما في حالة الهكسوس واليهود فكلتاهما مثل «جملة اعتراضية عابرة في تاريخ مصر الأنثربولوجي» (حمدان، 1994 : 292). فقد فرض المصريون العزلة على الهكسوس، فيما عزل اليهود أنفسهم بسبب تصوراتهم الشوفينية، عكس الأمازيغ القدماء المندمجين في المجتمع المصري بعد انتهاء العصر المطير، أو الأمازيغ الجدد القادمون مع الفاطميين، وعكس اليونان والرومان ومن بعدهم العرب خاصة في العصر الأموي، وعكس المماليك والأكراد والأتراك في العصور الوسطى، أو الأوربيون والأرمن في العصر الحديث.

وبصفة عامة فإن الحضارة المصرية ظلت محلية الطابع شأن الحضارة الهندية والصينية، إلى أن غزا الاسكندر مصر وغيرها من المجتمعات، فتكسرت الحواجز الطبيعية، وتشكل الوعي بالآخر البعيد مترامي الأطراف، واتضحت معالم موازين القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية في العالم، ولا نبالغ إذا اعتبرنا أن الوعي بالعلاقة بين المحلي والإقليمي والكوني هو الأثر العميق للغزوات الإسكندرية. ولا نبالغ إذا اعتبرنا هذه الغزوات ايذانا بميلاد مجتمع الإقليم والمجتمع الكوني. على أية حال فبعد الغزو السكندري أصبحت مصر مركزاً تجاريا عالميا، .

الاستبداد الروماني وتعزيز الهوية الوطنية

المصريون عبر التاريخ لم يغيروا لغتهم سوى مرة واحدة، من اللغة الهيروغليفية بصورتها القبطية إلى العربية بعد الفتح العربي بسنوات طويلة، كما أنهم لم يغيروا ديانتهم سوى مرتين، من العقائد المصرية القديمة إلى المسيحية، ثم حين تحول غالبية المصريين من المسيحية إلى الاسلام.

في العام 48م دخلت المسيحية مصر على يد القديس مرقس الرسول، فاستقبلها **بناء الحس المشترك بالقبول**، رغم أن **البناء المؤسسي** في ذلك الوقت متمثلا في الحكم الروماني كان مناهضا للديانة الجديدة. ومع ذلك انتشرت المسيحية في مصر عبر **الفعل الاستثنائي الكاريزمي**[6] للقديس مرقس، الذي أعاد تشكيل القواعد البنائية الروحية في وقت قياسي.

يذهب ميلاد حنا مبرراً قبول الحس المشترك المصري للدين الجديد إلى :» أن المصري القديم عرف مبدأ التثليث قبل ظهور المسيحية واتخذه عقيدة لفترات طويلة كثالوثي : (آمون- موت- خنسو)، (أوزيريس- ايزيس- حورس). (حنا، 1997 : 72). ويمكن أن نقدم مع خلال نظرية القواعد المتصارعة، تفسيراً مختلفا عن هذا الرأي التاريخي الشائع، فنذهب إلى أن هناك ثلاثة عوامل جوهرية أدت إلى هذا التحول الكبير :

(1) أن القواعد الحيوية والفكرية في المجتمع المصري، بنيت كما ذكرنا على أساس علاقات التكامل لتجنب خطر النهر والاستفادة من فرص الحياة التي يوفرها في العمل والتجارة، ولم يبق خارج هذا التجانس العجيب سوى القواعد الروحية المتنوعة، التي بقيت في حالة تعايش، **ومن هنا كانت المسيحية فرصة منتظرة لتوحيد الديانة وإتمام هذا التجانس**. (2) أن المصريون عرفوا السيدة مريم العذراء ووليدها، خلال رحلتها الطويلة إلى مصر، على معنى أن التعاطف مع السيدة العذراء وعيسى عليه السلام سبق ظهور المسيحية (3) أن ثمة صراع بين بناء الحس المشترك، والبناء الرسمي الروماني، بسبب الظلم والاستغلال الذي مارسه الرومان على المصريين منذ دخولهم مصر. وفي هذا السياق فإن مناهضة الرومان للديانة الجديدة، يعد من الدوافع لانجذاب المصريين للمسيحية التي تحض على الرحمة والعدل والمساواة. ومن المعلوم أن المصريون تعرضوا بعد تحولهم إلى المسيحية إلى اضطهاد الرومان لمدة قرنين ونصف.

المهم بعد انتشار التعاليم المسيحية تغيرت الدلالات اللغوية للكثير من القواعد البنائية الحيوية والفكرية فضلا عن الروحية، الأمر الذي أدى إلى تطوير وتوسيع في قواعد اللغة الهيروغليفية، فكانت اللغة القبطية ثمرة هذا التطوير، وأصبحت لغة التواصل حتى بعد دخول الإسلام مصر بعدة قرون.

وبحلول العام 312م، قام الامبراطور قسطنطين **بفعل سلطوي تقدمي**، فأصدر مرسوم ميلانو، القاضي بإضفاء الشرعية على المسيحية، وأصبحت الدين الرسمي للإمبراطورية، فسعى الأباطرة من بعده عبر **فعل سلطوي تعسفي** فرض المذهب (الخلقوني) على المصريين، غير أن بناء الحس المشترك، لم يقبل القواعد الرسمية المذهبية المفروضة، وظلت القواعد الأرثوذكسية (اليعقوبية) تتسم بالفاعلية والسيولة، عبر بلورتها في العقل الجمعي خلال عمليات التنشئة، واتخاذها سبيلا وحيدا لتنظيم السلوك الديني. ومرة أخرى بسبب صراع القواعد الدائر بين بناء الحس المشترك والبناء المؤسسي، تحمل المصريون قهر الرومان ومصادرة كنائسهم وأديرتهم وأملاكهم، ولم يغيروا القواعد البنائية الروحية التي تشكلت وفقا للمذهب اليعقوبي.

---

[6]. تحدد نظرية القواعد المتصارعة ثمانية آليات لإحداث التغير: عبر الفعل الجماعي للتكيف مع التطورات المادية، الفعل الحركي الصراعي، الفعل الحركي التكاملي، الفعل السلطوي التقدمي، الفعل السلطوي المتعسف، والفعل السلطوي غريب الأطوار، الفعل الاستثنائي أو الكاريزمي التقدمي، وأخيراً الفعل الكاريزمي المتعسف.

تأسيس العلاقة بين الأقباط والمسلمين :

في العام 642م، فُتحت مصر بعد معاهدة سلام بين الروم والمسلمين. وعبر **أفعال سلطوية تقدمية**، استطاع عمرو بن العاص أن يؤسس قواعد مؤسسية جديدة، تقوم على العدل، فلم يُكْرِهِ نظام الحكم الجديد المصريين على تغيير ديانتهم، بل أمنهم على أنفسهم وملتهم وأموالهم وكنائسهم. واستقبل البناء التفاعلي المشترك، هذه القواعد الجديدة بالرضا والقبول، وأصبحت القواعد الحيوية والفكرية والروحية السائدة داخل الحس المشترك في حالة تكامل مع نظيرتها الرسمية في البناء المؤسسي. ومن هنا يمكن تبرير تأخر **تحول غالبية المصريين إلى الدين الاسلامي** لأكثر من قرنين من الزمان.

بناء على ما سبق، فإن بنية العلاقة بين الأقباط والمسلمين، غلب عليها الطابع التكاملي، وتشير الوثائق التاريخية أن القبط كانوا يشركون المسلمين معهم في الشهادة أمام المحاكم الرسمية أو العرفية، والتوقيع على عقود البيع والشراء، وحجج الوصايا، وحتى عقود الزواج. واستعان بهم الولاة في تسيير الأمور الإدارية للدولة، ولكنهم ظلوا خارج المؤسسة العسكرية والتزموا بدفع الجزية.

ولا يعني ذلك أن العلاقة بين الأقباط والمسلمين كانت خالية من التوترات وأحيانا الصراعات، فالخلاف بين الجماعتين ينشب بين الحين والحين، بسبب كراهية بعض الولاة والخلفاء لأهل الذمة والقبط على نحو خاص، أو بسبب الصراع على المناصب، خاصة وأن الكثير من أعمال الدواوين وشئون الحكم والوظائف المالية كان يتولاها موظفون مهرة من الأقباط، ما يثير في كل عصر حنق الطامعين في تولي هذه المناصب. (عمر، 2000 : 448) كما كانت عمليات تعمير الكنائس القديمة أو بناء كنائس جديدة، تثير التوتر والنزاع بين المسلمين والأقباط.

وفيما يتعلق بممارسات الحياة اليومية، فتذكر المصادر التاريخية أن **الأوامر السلطوية** التي صدرت مرارا وتكرارا في مختلف عصور الحكم الاسلامي (خلافة عمر بن الخطاب، عمر بن عبدالعزيز، المتوكل، الحاكم بأمر الله، المستنصر بالله) من أجل تحريم لبس العمائم على الأقباط والالتزام بلبس المنطق - حزام من الجلد يربط على البطن- والامساك بالصلبان الخشبية أثناء التجوال في الأسواق، وغيرها من الالتزامات التمييزية. سرعان ما كان يبطل أثرها، وتعود الحياة الاجتماعية إلى مجاريها الطبيعية. (عمر، 2000 : 430) والتفسير السوسيولوجي لذلك أن القواعد السائدة في بناء الحس المشترك فيما يتعلق بالعلاقة بين الأقباط والمسلمين كانت قد تأسست فعلا على **التكامل** الحيوي والفكري والحرية الدينية، وهذه الأوامر السلطوية التمييزية متناقضة مع هذه الحالة الاجتماعية المستقرة، فكان من الطبيعي أن يتحايل عليها المصريون، ما دفع السلطة إلى عدم التشدد في تطبيقها. ومن هنا أطلق المصريون المثل الشعبي الباقي حتى الآن **(لكلِ غُرْبالٍ جديدٍ شَدَّةٌ)**. والغربال هنا هو الحاكم، الذي يتشدد في بداية حكمه لفرض الهيبة، ثم مع الوقت تتراخى خيوط الغربال لتعود الأمور إلى ما كانت عليه.

ذكرنا منذ قليل أن الوافدون على مصر لم يكن أمامهم سوى التواصل عبر الوسيط الهيروغليفي. والانصياع الطوعي للقواعد الحيوية والفكرية. وبعد دخول المسيحية ظهرت القبطية كتطوير للغة الهيروغليفية. واكتمل التجانس الاجتماعي

النادر بين القواعد الحيوية والفكرية والروحية. نعود مرة أخرى لمناقشة التحول اللغوي الذي شهدته مصر بعد الفتح الإسلامي.

كانت العربية هي اللغة الرسمية في البناء المؤسسي، فيما بقيت القبطية لغة التفاعلات اليومية المُهيمنة، ولم يكتمل التحول إلى اللغة العربية كما يذهب جمال حمدان إلا في القرن الرابع عشر، مفسراً ذلك باتجاه العرب من جانبهم إلى الاستقرار النهائي والتوطن والانصهار. (حمدان، 1994 : 307).

ونذهب خلافا لحمدان أن السبب الرئيسي في التحول إلى العربية لا يعود إلى التاريخ أو السبب الذي ذكره، وإنما بسبب القرار المؤسسي (الكنسي) الصادر في القرن الثاني عشر. فالثابت أن بعض الأقباط أقبلوا على تعلم العربية اللغة الرسمية قبل تحولهم للإسلام أملا في تولي المناصب، ومع تحول المصريين ببطيء واستمرار إلى الإسلام، اكتسبت العربية أرضا جديدة داخل البناء التفاعلي المشترك على حساب القبطية، **فكان قرار البطريرك غبريال بن تريك في القرن الثاني عشر الميلادي، القاضي باستخدام اللغة العربية في صلاة القداس وكافة الخدمات الكنسية**. (حنا، 1997 : 116). تفسير ذلك وفقا لنظرية القواعد المتصارعة، أن البطريرك غبريال، استوعب أن اللغة العربية، لا تربطها صلة باللغة القبطية (اختلاف القواعد الدلالية) فضلا عن اختلاف القواعد الروحية المسيحية والإسلامية، خاصة في التصورات الألوهية. ما يعني أن هيمنة اللغة العربية بمكونها الصوتي والدلالي، لن يؤدي فقط إلى انقراض اللغة القبطية التي تفقد نفوذها داخل البناء التفاعلي المشترك، لكنها تهدد وجود المسيحية في مصر. وعليه فإن غبريال بهذا الحل العبقري، سمح ببلورة القواعد الروحية المسيحية في العقل الجمعي عبر التنشئة الاجتماعية وبنفس اللغة التي سادت، فحال دون أن تفقد هذه القواعد فاعليتها وسيولتها. ومنذ ذلك التاريخ أصبح لمصر لغة واحدة وديانتين.

العلاقة بين الأقباط والمسلمين في العصر الحديث

لا شك أن محمد علي، امتلك رؤية تقدمية حداثية تجاه العلاقة بين الأقباط والمسلمين، ويعتبر عصره ممهدا لنشأة القواعد الحداثية المنظمة للعلاقات الرسمية بين الأقباط والمسلمين، لكن للأسف فهذا التطور التقدمي، لم يتبلور في العقل الجمعي، وبالتالي فإن الحس المشترك احتفظ بالقواعد الشفاهية التقليدية المنظمة للعلاقة بين الأقباط والمسلمين، ورضيت السلطة الحاكمة الواحدة تلو الأخرى بعلاقات التعايش بين القواعد التقليدية والقواعد الرسمية، بل أن الدولة في كثير من الأزمات التي تنشب بين الجماعتين كانت تلوذ بالقواعد التقليدية ضاربة عرض الحائط بالقواعد الحداثية الرشيدة.

أسس محمد علي مبدأ عدم التفرقة بين المسيحي والمسلم، كمبدأ متناقض مع القواعد القديمة، ولكنه لم يمس جوهر القواعد التمييزية، إلى أن قام الوالي سعيد من بعده، على نحو غير مسبوق، وعبر **فعل سلطوي تقدمي** بفرض نسق القواعد البنائية الحديثة المنظم للعلاقة، يسمح بقبول الأقباط في الجيش، وتطبيق قانون الخدمة العسكرية عليهم، وإلغاء الجزية المفروضة على الذميين بالفرمان الصادر في 1855. ثم قام الخديوي اسماعيل عبر فعل سلطوي تقدمي أيضا، بتوسيع القواعد البنائية، فنال المسيحيون حقوقهم السياسية والاعتبارية بموجب قانون انشاء مجلس الشورى في

1866، الذي منحهم الحق في عضوية مجلس الشورى أسوة بالمسلمين، بالإضافة إلى تعيين قضاة من المسيحيين في المحاكم.

ترتبط فاعلية القاعدة البنائية بدرجة تبلورها في العقل الجمعي عبر التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة أو في المدارس والجامعات، كما أن لكل قاعدة نظام جزاء (عقاب أو مكافأة معنوية أو مادية، عرفية أو رسمية). وتبدو هنا مشكلتان أعاقتا وصول القواعد المؤسسية الحداثية إلى درجة الفاعلية المطلوبة. **فمن جهة** كانت مؤسسات التعليم الحديث محدودة للغاية، والأعداد القليلة التي تتعلم تتلقى تعليما دينيا محافظا، هذا الوضع الاجتماعي-الثقافي أدى إلى بقاء القواعد البنائية القديمة مهيمنة على عقول أفراد المجتمع، ومتبلورة في العقل الجمعي عبر التنشئة الاجتماعية العفوية. **ومن جهة ثانية** فإن سلطة الجزاء المحلية - بحكم تكوينها المحافظ- تبقى غير حاسمة في تطبيق القواعد المؤسسية الحديثة. فتدخل القواعد التفاعلية والمؤسسية فيما نسميه بحالة تعايش القواعد Coexistent rules ما يعني أن العقل الجمعي والسلطة قبلتا أن يتعايش النسقان معاً طوال فترة أسرة محمد علي.

وفي عصر عبد الناصر، ورغم أنه لم يسمح بظهور النعرات الطائفية، وكانت تربطه بالبابا كيرلس علاقة صداقة وتفاهم عميقين. ويذكر في هذا المقام تبرعه بالمساهمة في بناء الكاتدرائية الكبيرة بالعباسية، ورخص للأقباط ببناء وترميم 25 كنيسة سنويا، ومع ذلك فقد كان عبد الناصر مبالغا في عدم استفزاز القوى الدينية المحافظة، فاقتصد في تعيين الأقباط في المناصب العليا. فضلا عن أن الأقباط كانوا أكثر المتضررين من حركة التأميم، فمعظم الشركات والأراضي التي تم تأميمها كانت مملوكة للأقباط، كما أدى إلغاء الأحزاب إلى فقدان الأقباط للنافذة السياسية التي يطلون منها على الحياة العامة في مصر. (بحر، 1979 : 160)

ورغم أن الحقبة الناصرية قد شهدت توسعا غير مسبوق في نظام التعليم الحديث، إلا أن تعايش القواعد التقليدية والحداثية بقي كما هو، لعدم وجود استراتيجية واضحة لتعزيز هذه القواعد في المناهج الدراسية والسلوك التعليمي. **ما يعني تطوراً بطيئاً ومحدوداً لصالح القواعد الحداثية مع بقاء القواعد التقليدية متعايشة معها.**

ثم حدث تدهور كبير في العلاقة بين الأقباط والمسلمين، في عصر السادات، فقد حاول حل مشاكله مع القوى السياسية باللعب على وتر الدين، بتمكين الجماعات الاسلامية وجماعة الاخوان من الجامعات والنقابات، والوقوف خلفها ودعمها. ما أدى إلى تأسيس الفتنة الطائفية في مصر، **وإطلاق العنان لنسق القواعد البنائية التقليدية لكي يتحكم في العلاقة بين المسيحيين والمسلمين**، ونشأ صراع فعلي بين القواعد، انحازت الدولة في أحيان للقواعد التقليدية لأغراض سياسية معلومة، أو على أقل تقدير تغاضت عن حسم هذا الصراع. وتجرأ **الفعل الحركي الصراعي** القابع في البناء النفقي المعتم، على تطبيق نظام الجزاء الخاص بالقواعد الاقصائية في بعض الأحداث والمواقف الطائفية في تحدي سافر لهيبة الدولة وللقواعد المؤسسية المنظمة للعلاقة بين الأقباط والمسلمين.

وحاولت الدولة في عصر مبارك ترميم العلاقة بين الأقباط والمسلمين، بحذر شديد، فعاد **النسقان القاعديان للتعايش** مرة أخرى بطريقة أضرت في أحيان كثيرة بمبدأ المساواة بين الجماعتين، وفي أعقاب ثورتي 25 يناير، 30 يونية، تحمل المسيحيون الكثير من التبعات وأصابهم ضرر بالغ في الأرواح والممتلكات ودور العبادة.

وفي عصر الرئيس السيسي، توجد رغبة ومسعى لإنهاء مشكلة التعايش بين النسقين القاعديين، والاستقرار على نسق واحد تكاملي، عبر مطالبة الرئيس بتجديد الخطاب الديني، وتنقية المناهج الدراسية من المضمون الطائفي، والنجاح في إصدار قانون مصري جديد لبناء وتعمير الكنائس، وإلغاء العمل بالقانون القديم المعروف بالخط الهمايوني الصادر بالفرمان العثماني في 1857.

إذا المسعى الآن يسير في ثلاث اتجاهات :

(1) بلورة القواعد الحداثية المنظمة للعلاقة في العقل الجمعي بطريقة قصدية وعقلانية، وانتقالها من جيل إلى جيل عبر عمليات التنشئة الاجتماعية، حيث يحرص الجيل السابق على نقل معايير القاعدة إلى الجيل اللاحق، واكساب الناشئة دلالات القاعدة من الناحية اللغوية لتوظيفها في عملية الاتصال، وتعليمهم قيمة القاعدة النفعية والمطلقة وفائدتها الجمعية.

مع الانتباه - وحتى لا تتكرر أخطاء الماضي منذ عصر محمد علي- إلى أن وسائل بلورة القواعد يجب أن تتم عبر تنشئة متوازنة محفزة للتفكير المقارن والتمثيل الرمزي والتفكير المنطقي، بحيث ينشأ داخل الأفراد إدراك ووعي بأهمية هذه القواعد وعلاقاتها ببعضها البعض، يترتب عليه التزام ارادي وأخلاقي وشعور بالأمل والثقة. والانتباه الى تجنب عمليات التنشئة والبلورة القائمة على الحفظ والتلقين والتعليم المقارن فقط، فتكون المحصلة إنشاء بنية معرفية مشوهة بهذه القواعد، ما ينعكس سلبيا على العلاقات والتفاعلات بين الأقباط والمسلمين.

(2) **سلطة جزاء حاسمة غير منحازة** : دون مواربة، نقول إنه **لا يمكن القضاء على مشكلة تعايش القواعد التقليدية والحداثية الا بتفعيل سلطة جزاء رسمية حاسمة وانسانية**، والتوقف تماما عن الأخذ بالحلول العرفية للمشكلات الطائفية، التي يقوم بها رجال الأمن بمعاونة القيادات المحلية ورجال الدين الاسلامي والمسيحي.

(3) بعد وضع نظام الجزاء وبلورة القاعدة في العقل الجمعي، **تكتسب القاعدة البنائية الفَاعِلية وتتحول إلى قاعدة سائلة** liquidrule، والسيولة هنا بمعنى أن القاعدة لا تتبلور فقط في عقول الأفراد، ولكنها تتجسد وتتمظهر في السلوك مباشرة، أي أنها تسترد الظرفية الزمانية والمكانية، وتصبح حية وحاضرة في التفاعلات والمواقف والعلاقات الاجتماعية وتقييم الأشياء. البعض يلتزم بها إراديا بضمير تكون من عملية البلورة المرنة للقواعد الحداثية، والذي لا يلتزم تطبق عليه سلطة جزاء رسمية حاسمة. وهنا تصبح القواعد المنظمة للعلاقات بين الأقباط والمسلمين **قواعد فعالة وسائلة** لأنها متبلورة في عقول الناس، حَالَّة في الزمان والمكان ومتجسدة في تصرفاتهم. فهل نحن فاعلون لكي تتحقق الهوية الوطنية الكاملة لكل فرد من أفراد المجتمع المصري■

المراجع

أحمد موسى بدوي، 2013، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

أحمد موسى بدوي، 2018، القواعد المتصارعة : نظرية عربية جديدة في علم الاجتماع، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية والتربوية، 18 (3) : 217-272.

يمكن الاطلاع عن نص نظرية القواعد المتصارعة الكترونيا من خلال الرابط التالي :

https :-//www.researchgate.net/publication/326681869_alqwad_almtsart_nzryt_jdydt_fy_lm_alajtma?fbclid=IwAR3TeNRrH6RtT4H9tgBZaE807jkZX8OJkyf58VEKar_cvsDeXzFelnseKFY

أرنولد توينبي، 2015، مختصر دراسة التاريخ، الجزء الأول، ترجمة فؤاد محمد شبل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

جمال حمدان، 1994، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثاني، القاهرة، دار الهلال.

زكي نجيب محمود، 2014، الشرق الفنان، الدوحة، وزارة الثقافة والفنون والتراث.

سليمان حزين، 1994، حضارة مصر أرض الكنانة، القاهرة، دار الشروق.

سميرة بحر، 1979، الأقباط في الحياة السياسية المصرية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

فاطمة مصطفى عمر، 2000، تاريخ أهل الذمة في مصر الاسلامية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ميلاد حنا، 1997، الأعمدة السبعة للشخصية المصرية، ط4، القاهرة، دار الهلال.